العامة للأمم المتحدة، في دورتها السادسة التي عقدت أوائل ١٩٥٢، تعلل فيه سبب فشلها بعدم استعداد الأطراف لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بكاملها، وبالتغيرات التي حصلت في فلسطين خلال السنوات الثلاث الأخيرة، أي من ١٩٤٨ الى ١٩٥١، والتي حالت دون تمكين اللجنة من تنفيذ المهام الملقاة عليها.

بعد مؤتمر باريس «وطي ورقة» لجنة التوفيق، بدأ النشاط الاسرائيلي يتركز على تصفية القضية الفلسطينية سياسياً داخل الأمم المتحدة، بواسطة وقف عرضها كبند مستقل أمام الجمعية العامة في دوراتها الاعتيادية. ولتحقيق هذا الهدف، نشطت اسرائيل على محورين هما:

أولاً: تصفية أعمال لجنة التوفيق بصورة كاملة.

ثانياً: العمل على كسب أكبر تأييد لموقفها بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ليتسنى لها تمرير قرارات حول القضية الفلسطينية، تتوافق وسياستها.

ويلاحظ ان اسرائيل كانت تمهد لتحقيق هذا الهدف، منذ قيامها، بواسطة اتباع تكتيك المناورة والخداع، كما سبق ورأينا، في مؤتمري لوزان وباريس، وبواسطة التعامل المرن مع القرارات الدولية والتظاهر بقبول بعض بنودها حتى يتسنى لها تجاوزها نهائياً. فانطلاقاً من هذه السياسة، سعت، أولاً، لفصل قضية اللاجئين عن قضية الصراع الشامل بينها وبين العرب؛ وذلك ليسهل «تدبير حل انساني لها»، تشجعه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، خصوصاً الغربية منها. ولتوضيح هذه السياسة، ادعى شاريت انه «ليست جميع القضايا المعلقة تقع ضمن اطار النزاع المباشر بين اسرائيل والدول العربية. فهناك مسألة يجدر أن يكون حلها موضوعاً لمسؤولية مشتركة تقع على عاتق الطرفين بالاشتراك مع الأمم المتحدة، دون أن يُؤجَّل هذا الحل بالضرورة حتى تسوية النزاع بصورة شاملة. وهذه المسألة هي مسألة اعادة توطين العرب الذين هجروا أراضيهم وأماكن سكنهم في اسرائيل»[٦٦]. وحدَّد شاريت مسؤولية اسرائيل في توفير هذا الحل المنفرد، فجعلها تقتصر على دفع تعويضات رمزية فقط؛ وهو الأمر الذي سعت اليه اسرائيل منذ نكبة ١٩٤٨، حيث باشرت الاتصال ببعض العائلات الفلسطينية التي هجرت الى الدول العربية، لشراء املاكها في فلسطين أو التعويض عليها، إلا انها لم تلقَ استجابة لدى هذه العائلات، كما تذكر مصادرها[٦٧]. أما الجديد في عرض شاريت الأخير، فهو دمج مسألة التعويضات في اطار جهود الأمم المتحدة، بهدف الادعاء بتسجيل موقف «ايجابي» من قضية اللاجئين، وكمحاولة لتغطية رفض حقهم في العودة. ويمكننا أن نلمس ذلك من خلال عرض شاريت لموقف حكومته فقد قال: «لقد قررت الحكومة تحمل هذه المسؤولية، وهي على استعداد للدخول فوراً في مفاوضات مع لجنة التوفيق أو مع أية لجنة أخرى مفوضة من قبل الأمم المتحدة، حول التعويضات الملزمة بدفعها... ان اسرائيل مستعدة لتنفيذ ما يتعلق بها من أجل دفع مشكلة اللاجئين العرب المؤلمة نحو حل ايجابي. واذا لم تنفذ الأطراف الأخرى، ما هو مطلوب منها من أجل توفير هذا الحل، فإن الملامة ستقع عليها وليس على اسرائيل»[٦٨].

ان من يسمع اعلان شاريت هذا، يتبادر الى ذهنه ان اسرائيل وضعت، حقاً، مشروع